العرب
الخميس 2021/04/22
السنة 43 العدد 12038

«صحراويون من أجل السلام» فرصة للسلام في الصحراء الغربية

الحاج أحمد
السكرتير الأول لحركة
صحراويون من أجل السلام

في أبريل من العام الماضي تم الإعلان عن تأسيس إطار سياسي جديد تحت اسم حركة "صحراويون من أجل السلام"، والتي نشأت من رحم جبهة البوليساريو المنهكة. فمعظم الموقعين المئة الأول على البيان التأسيسي هم من الأطر العليا والمتوسطة الذين مارسوا لعقود من الزمن مهام سياسية ودبلوماسية وعسكرية مختلفة في الحركة السياسية العسكرية، التي قادت في منتصف عام 1975 الكفاح ضد الاستعمار في منطقة شمال أفريقيا، والتي كانت تعرف حتى ذلك الحين بالصحراء الإسبانية.

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الصحراويين أيدوا المطالب التي رفعتها البوليساريو ضد الوجود الاستعماري الإسباني، لكن في ذلك السياق الدولي، والذي تميز بالحرب الباردة، فإن عدم نضج القادة الشبان للحركة المسلحة، المتشبعين بالأفكار الثورية واليسارية، التي كانت رائجة في ذلك الوقت، جعلتهم لا يثمنون الحكمة والرزانة، مما جعلهم يسقطون في أحضان الحلفاء المحليين للمعسكر السوفياتي، وتحديداً الزعيم الليبي معمر القذافي، في بادئ الأمر، وجزائر جبهة التحرير الوطني بعد ذلك.

في أميركا اللاتينية، عرفت قضية البوليساريو حينها الشهرة، خاصة في الطبقة السياسية التقدمية. وتزامن ذلك مع سقوط الدكتاتوريات العسكرية جنوب القارة، والدور المتنامي لحركة عدم الانحياز، التي كانت كوبا وبنما، تحت قيادة عمر توريخوس، ممثليها الرئيسيين في المنطقة، وحماة المشروع الثوري لزعماء حرب العصابات في شمال أفريقيا. بعد ذلك ستتأثر بالانتصار والسقوط المفاجئ للأيديولوجيا السياسية اليسارية "التشافيزية" والموجة التقدمية في القارة. ومع مرور الوقت فقدت القضية الصحراوية بريقها باستثناء بعض القطاعات القليلة من اليسار الراديكالي في أميركا اللاتينية.

استمرار رهان البوليساريو على الحصان الخاسر في منافسة المعسكرين الشرقي والغربي لا يزال السبب الرئيسي للتراجع الذي عرفه مشروعها. إذ حاولت زرع نظام اشتراكي على سواحل المحيط الأطلسي، وهي منطقة نفوذ وحساسية شديدة لحلف شمال الأطلسي. أمام هذا المشروع وقف المغرب بحجج تاريخية وقانونية، والتي كانت قابلة للنقاش إلى حد ما، ولكنها تستند على الدعم القوي لحلفائه الغربيين. والنتيجة هي ما نراها اليوم. معظم الأراضي ومواردها تحت السيطرة المغربية، في حين أن البوليساريو بالكاد تعيش، في غيبوبة، في شريط صحراوي قاحل دون ماء.

فبمجرد ضياع مساندة ليبيا ونقص دعم الجزائر وما رافقه من تراجع دبلوماسي كامل اضطرت الجبهة من موقع ضعف ودون تحالفات قوية إلى قبول عملية سلام تحت إشراف الأمم المتحدة والتي ظلت تميل لصالح الطرف الآخر بعد ثلاثين عامًا.

> **حركة «صحراويون من أجل السلام» برزت استجابة لموعد تاريخي ولضرورة لا مفر منها طبعها الألم وغياب في الأفق واليأس الذي خيم على شعبنا بسبب إطالة أمد الصراع وشلل عملية السلام**

لقد ألحقت الضربة بجبهة البوليساريو الأخطاء الاستراتيجية الهائلة التي ارتكبتها، بما في ذلك رهانها المؤسف والأحمق على الخاسرين في الحرب الباردة في شمال أفريقيا.

وكأن ذلك لم يكن كافيًا، فإن عدم القدرة على التكيف والتجديد، وغطرستها في مواجهة الأصوات الناقدة المطالبة بالمزيد من الديمقراطية الداخلية، بالإضافة إلى الكشف عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها بعض القادة في السنوات الأولى من الحرب انتهى بها الأمر إلى انعكاس تلك العوامل على ما تبقى من المصداقية والشرعية.

في هذه الظرفية المتميزة، ظهرت حركة "صحراويون من أجل السلام" في الـ22 من أبريل من العام الماضي، لتصبح أول قوة سياسية حقيقية ومستقلة وديمقراطية داخل المجتمع الصحراوي، والتي عقدت في الأسبوع الأول من أكتوبر مؤتمرها التأسيسي في خضم الجائحة، بمشاركة ما يزيد عن 170 مندوبا يمثلون مناضلي الحركة، انضم إليهم المئات في تلك الأشهر الستة الأولى. لقد أعطى حضور الرئيس السابق للحكومة الإسبانية خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو كضيف شرف للحدث بُعدًا دوليًا وفي نفس الوقت دعمًا معنويا وسياسيًا قويًا للحركة الجديدة.

بعد عملية مطولة من النقاش والتشاور وإعادة تقييم شامل قررت الحركة فتح طريق جديد معارض للمسار المسلح ومؤيد لحل وسط، انطلاقا من الاقتناع بأن هذا المسار ربما يكون الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإخراج شعبنا من النفق الذي حوصر فيه طيلة الخمسين عامًا، إلى جانب الخسائر في الأرواح البشرية وتشتيت العائلات التي سببتها هذه المغامرة حتى الآن، ولا يزال عدد كبير من السكان الصحراويين يعانون من المنفى ويعيشون في ظروف سيئة وقاسية في مخيمات اللاجئين في صحراء تندوف النائية.

لذلك برزت حركة "صحراويون من أجل السلام" استجابة لهذا الموعد التاريخي الحتمي ولضرورة لا مفر منها طبعها الألم وغياب في الأفق واليأس خيّم على شعبنا بسبب إطالة أمد الصراع وشلل عملية السلام للأمم المتحدة. ولا يزال الحوار الذي بدأ في جنيف في نهاية عام 2018 معلقًا بعد استقالة، وقبل عامين لأسباب غامضة، آخر مبعوث خاص للأمم المتحدة الرئيس الألماني الأسبق هورست كوهلر.

إن جهود تعيين مبعوث جديد لم تنجح حتى الآن بسبب عدم إجماع الطرفين. هناك بالفعل العديد من الوسطاء تم الاعتراض عليهم، وآخرهم اصطدم برفض الجزائر وجبهة البوليساريو تأييد ترشيحه ألا وهو وزير الخارجية البرتغالي الأسبق لويس أمادو، وبذلك تتم العودة إلى نقطة البداية والدائرة المفرغة.

على الرغم من وجود القبعات الزرق في الإقليم إلا أن الاستقرار لا يزال هشًا ومعرضًا لخطر دائم، خاصة بعد إعلان البوليساريو عدم التزامها بوقف إطلاق النار في نوفمبر الماضي، والمناوشات المتفرقة حول الجدار الرملي حيث قتل مؤخرا أحد كبار القادة العسكريين بعد هجوم بطائرة مسيرة مغربية. من ناحية أخرى لا يمكن التغاضي عن أن الإقليم متاخم لمنطقة الساحل حيث تعمل العديد من المنظمات الإرهابية. لقد كان للصراع الطويل والمعقد في ليبيا تأثير مباشر على المنطقة بأكملها نظرًا لإمكانية الوصول إلى الأسلحة والمركبات والمعدات العسكرية بجميع أنواعها.

أصبح الصحراويون يدركون اليوم أنهم لا يستطيعون الاستمرار مدى الحياة محصورين على لعب "الأدوار الثانوية" بدون فعالية، وسط صدام أبدي بين القوى الإقليمية المتنافسة كما حدث لـ"مجاهدي خلق" بين إيران والعراق، أو الفصائل الكردية بين سوريا وتركيا. في مواجهة هذا الواقع اقترحت "صحراويون من أجل السلام" اتخاذ خطوة إلى الأمام ومن نهج مغاير معتدل وعقلاني والبحث في مناطق "غير مستكشفة" لإيجاد حل وسط، واتفاق لا يوجد فيه خاسرون ولا رابحون. وبالتالي الأولوية هي إنقاذ شعبنا لإنهاء رحلته اللانهائية إلى المجهول.

من المنطق السليم وبعيدا عن الشعارات الشعبوية والمشاريع الطوباوية قرر قادة الحركة الجديدة ومناضلوها النزول إلى الواقع والبدء في هذه الرحلة بحثا عن صيغ للتفاهم والتعايش مع المملكة المغربية انطلاقا من قناعتهم بأنه لا يوجد بديل آخر دون أن يعني ذلك التخلي عن الحقوق والمطالب الأساسية للصحراويين.

نحن نعتبر أن الاقتراح المغربي بشأن الحكم الذاتي، مع الضمانات الواجبة، يمكن أن يشكل نقطة انطلاق وليس المحطة الأخيرة للانتقال نحو نموذج التعايش الضروري والعاجل بين الصحراويين والمغاربة. في "صحراويون من أجل السلام " لدينا أيضًا الحق في الحلم والإعلان عن "نعم نستطيع" لإيجاد مخرج مشرّف يضع حدًا لمحنة شعبنا ويوفر له مستقبلًا يسوده السلام والكرامة والرفاهية عوض الحرب والمنفى.

تونس المريضة تحتاج إلى واقع سياسي مختلف

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

في التاسع من أبريل، وخلال موكب للاحتفال بعيد الشهداء، استظهر الرئيس التونسي قيس سعيد لمرافقيه، رئيس الحكومة هشام المشيشي ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، برسم تعبيري يعود تاريخ نشره إلى العام 1936 على صفحات جريدة "الشباب" التي أصدرها آنذاك شاعر العامية الشهير محمود بيرم التونسي خلال إقامته بتونس، وتبدو فيه سيدة ترمز إلى تونس وهي مريضة تلازم الفراش وإلى جانبها رجلان وهما صيدلاني وطبيب يصف لها العلاج على أنه "برلمان وطني محترم ووزارة كاملة مسؤولة" مضيفا "أحضر لها هذا الدواء وهي ستبرأ بإذن الله".

سعيدّ قال لمرافقيه "وكأنها صورة تتحدث عن حالنا اليوم، تونس مريضة ومن الواجب أن تغادر الفراش، وأن تسترد عافيتها، سلاحنا في ذلك الانسجام وتواصل مؤسسات الدولة في ظل احترام كامل لنص الدستور ومقاصد الدستور لأن الدستور ليس أداة للحكم وإنما هو أداة لتحديد الحرية وللتوازن الايجابي بين السلطة والحرية.

الحقيقة أن وضع تونس تجاوز حالة المرض العادي وأوصلها إلى غرفة الإنعاش، وهي اليوم في أسوأ لحظاتها التاريخية منذ استقلالها، فالأزمة السياسية تتفاقم يوما بعد يوم، والصراع قائم بين رئيس الدولة من جهة ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان من جهة ثانية، والسلطات مخترقة، والتجاذبات تعصف بمختلف المؤسسات، والخطاب السياسي بائس وعقيم، والدولة عاجزة عن تنفيذ قراراتها أو تطبيق خياراتها إلا على الضعفاء من أبناء شعبها، والإنتاج في حالة عطالة، والبطالة تتزايد، ومستويات الفقر ترتفع، فيما يحاول طرف فاعل أن تكون جمهوريته الخاصة، والأيديولوجيات تعبث بالصالح العام، والإخوان يناطحون من أجل التمكين، والرئيس يتحدث منذ أكثر من عام عن مناورات ومؤامرات دون أن يفصح عن تفاصيلها أو عمّن يقف وراءها، والحكومة شبه مشلولة بعد رفض الرئيس استقبال الوزراء الـ11 الحائزين على ثقة البرلمان منذ الـ26 من يناير الماضي لأداء اليمين الدستورية أمامه، ومشروع الحوار الوطني بقي حبرا على ورق اتحاد الشغل، والبرلمان تحوّل إلى حلبة للصراع بعد أن أراده الغنوشي منصة لفرض زعامته من خلال رئاسة تنافس مؤسسة الرئاسة على صلاحياتها، والدستور مفخخ، والمحكمة الدستورية لم تر النور منذ ست سنوات، والقضاء متهم في نزاهته، والإعلام مشكوك في صدقيته.

فوق ذلك، الاقتصاد في حالة انهيار، والمالية العمومية تواجه أزمة غير مسبوقة، والحكومة تواجه ذلك بمزيد التداين الخارجي، وأغلب القروض التي تحصل عليها تذهب لخلاص ديون سابقة، أو للاستهلاك في ظل شلل تام لمشاريع التنمية واتساع دائم لدائرة الفساد وانتشار واسع لشبكات التهريب والاحتكار التي باتت تتحكم في قوت المواطن وعلف الحيوان. الحياة في الأحياء الشعبية والأرياف والمناطق النائية أضحت موكولة للصراع اليومي من أجل البقاء، وزادت جائحة كورونا من تأزم الأوضاع نتيجة فوضى الإجراءات وتدهور منظومة الصحة العامة، وعجز السلطات عن فرض الانضباط المجتمعي، وحتى عن إقناع مواطنيها بالخطر المحدق.

> **شعارات الديمقراطية لا تصنع استقرارا خصوصا إذا كانت ديمقراطية فاسدة ومغشوشة، ومنطق المغالبة لا يجدي نفعا في مثل هذه الظروف، والتهويمات السياسية الخادعة لا توفر رغيف الخبز للجياع**

التونسيون يعانون من غلاء الأسعار الذي ضرب كل السلع، ويواجهون تضخما غير معلن يشعرون به من حيث فقدان العملة المحلية لقيمتها الافتراضية، فيما باتت المواد المدعومة عرضة للاحتكار، وعجزت الحكومة عن التحكم حتى في سعر السجائر، وقد ينتظر المواطن البسيط أياما من أجل الحصول على قنينة زيت نباتي مدعوم أو بعض السميد أو الشعير، والإنتاج الزراعي يتراجع، والإنتاج الصناعي شبه مشلول، وإنتاج الفوسفات متوقف حتى أن الدولة باتت تستورد الأسمدة من الخارج، واللصوص يعبثون بكل شيء، والتطرف ينمو في قاع المجتمع دون رقابة، ووسائل التواصل الاجتماعي تحولت إلى منصات للتكفير والتخوين ونشر الأخبار الزائفة وبث الأباطيل والأراجيف، وهتك عرض دولة الاستقلال والزعماء الوطنيين متواصل من قبل من لا يرون مستقبلا لهم إلا بتقويض الدولة الوطنية وضرب مؤسساتها والإطاحة بمنجزاتها.

لقد وصلت الديمقراطية الناشئة في تونس بفاسدين وحاقدين وتكفيريين إلى السلطة، وأعطت لمن كانوا يزعمون مقارعة الاستبداد فرصة ليستبدّوا أكثر مما كان سائدا قبل مجيئهم إلى الحكم أو إلى العمل السياسي، يحيكون الدسائس للبقاء في السلطة ويتصارعون على الغنائم ويسخرون من الشعب المأزوم والمظلوم والمهموم، فقراؤهم تحولوا إلى أثرياء، وأدعياء النزاهة منهم انقلبوا إلى فاسدين ومتسترين على الفساد.

هناك اليوم من يقول إن الوضع خطر، وهناك من يرى أن البلاد على مشارف الهاوية، وهناك من يحذر من النموذج أو من السيناريو اللبناني، والإخوان يحذرون من الحرب الأهلية، فما يهمهم هو البقاء في الحكم، والتغلغل في مفاصل الدولة، والاستمرار في نيل الامتيازات، وغير ذلك دونه الموت، حيث يعتبرون أنفسهم الأوصياء على الثورة والدولة والمجتمع، وعلى الأرض والسماء، والدنيا والآخرة، والحلال والحرام، والسياسة والاقتصاد، والواقعي والافتراضي.

تونس اليوم تعاني من غياب الرؤية والمشروع، ومن غياب القدوة والنموذج والمثال، ومن فقدان الإرادة والجرأة وروح المبادرة، وتواجه انتكاسة ثقافية وحضارية وأزمة اجتماعية عميقة، إلى جانب الأزمتين السياسية والاقتصادية، وتحتاج إلى لحظة للمكاشفة والمصارحة وإعمال العقل وتقديم المصلحة العليا للبلاد على مصالح الأفراد والأحزاب والجماعات، وإلى لحظة الحسم التاريخي باتجاه الحل الحقيقي، وهو ما لا يتحقق إلا بأن يراجع كل طرف من أطراف الأزمة موقفه، ويستوعب الدرس جيدا، ويعيد قراءة التاريخ على أسسه الحقيقية، ويستشرف بعين ثاقبة المستقبل الذي لا شك أنه سيزداد سوءا إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

شعارات الديمقراطية لا تصنع استقرارا خصوصا إذا كانت ديمقراطية فاسدة ومغشوشة وملعوب بها وفيها، ومنطق المغالبة لا يجدي نفعا في مثل هذه الظروف، والتهويمات السياسية الخادعة لا توفر رغيف الخبز للجياع، وإنما العامل الحقيقي للاستقرار هو التنمية والرفاه والعيش الكريم للشعوب.

عندما ذكرّ قيس سعيد في أبريل 2021 بما نشره بيرم التونسي عام 1938 من رسم تعبيري يشير إلى تونس المريضة لم يأت بجديد يذكر، إلا الإيحاء بأن العلاج يكمن في برلمان وطني محترم ووزارة كاملة مسؤولة، وهو بذلك يطرح قناعاته الشخصية، في حين أن علاج تونس اليوم يحتاج إلى واقع سياسي مختلف ونخبة سياسية غير التي تقف وراء الدفع بها إلى غرفة الإنعاش.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk